## مع ترقب «اجتماع لـ«أوبك+» لبحث زيادة إضافية في الإنتاج

# النفط مستقر وسط جهود لتعويض نقص الإمدادات

استقرت أسعار النفط الخام، وسط جهود لزيادة الإمدادات، لكنه ما زال يحوم قرب أعلى مستوى في ثلاث سنوات مع اتساع الطلب العالمي استجابة للتعافي من تداعيات جائحة كورونا.

وبحلول الساعة 7:00 (ت.غ)، سجلت عقود خام برنت القياسي، تسليم ديسمبر ، انخفاضا طفيفا بمقدار 8 سنتات أو بنسبة 0.1 بالمئة، ليتداول عند 78.23 دولار للبرميل.

وسجلت عقود خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي، تسليم نوفمبر ، انخفاضا طفيفا أيضا، بمقدار 11 سنتا أو بنسبة 0.15 بالمئة، إلى 74.92 دولار للبرميل.

وتتجه أسعار الخام لإغلاق الأسبوع دون تغير يذكر عن إغلاقها تداولات الأسبوع الماضي.

كانت أسعار الخام بلغت ذروة أكثر من ثلاث سنوات عندما تجاوز 80.2 دولار لمزيج برنت و76.5 دولار لخام تكساس، ، وهي أعلى أسعار منذ أكتوبر 2019.

لكن الأسعار تحولت للهبوط، مع ارتفاع مفاجئ في مخزونات الخام الأمريكية بمقدار 4.6 ملايين برميل في أسبوع، أعلن ، مع عودة الجزء الجزء الأكبر من إمدادات أمريكية عطلها إعصارا «ايدا» و»نيكولاس» اللذان ضربا السواحل الجنوبية للولايات المتحدة في أواخر أغسطس ومطلع سبتمبر.

وكشف البيت الابيض، ، أن مستشار الأمن القومي الأمريكي، جيك سوليفان، بحث مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في وقت سابق من الاسبوع الحالي امكانية ضخ المزيد من الخام في الأسواق لتلبية الطلب المتزايد.

وقال البيت الأبيض أن الإدارة الأمريكية على اتصال مع «أوبك» لحثها على زيادة الامدادات، في مسعى لكبح الأسعار تجنبا لتأثير سلبي على نمو الاقتصاد العالمي.

ومن المقرر أن تعقد «اوبك» وحلفائها فيما يعرف بتحالف «أوبك+» اجتماعا ، لبحث سياسة الإنتاج في الشهرين الأخيرين من العام الحالي.

كان «أوبك+» قرر في يوليو الماضي زيادة شهرية في الإنتاج بواقع 400 ألف برميل في اليوم حتى نهاية أكتوبر.

## الذهب ينخفض بضغط ارتفاع الدولار وعوائد السندات

واصلت أسعار الذهب تراجعها متأثرة بارتفاع الدولار وعوائد السندات الأمريكية، مع تزايد ترجيحات بأن يبدأ الاحتياطي الاتحادي (المركزي الأمريكي)، قريبا، بتقليص برنامجه الضخم لشراء الأصول.

وبحلول الساعة 8:00 (ت.غ)، انخفض المعدن النفيس في المعاملات الفورية بمقدار 4.2 دولارات أو بنسبة 0.24 بالمئة، إلى 1752.5 دولارا للأوقية.

ونزل في العقود الأمريكية الآجلة 4.55 دولارات أو بنسبة 0.25 بالمئة، إلى 1752.45 دولارا للأوقية. وضغط ارتفاع الدولار على أسعار المعدن الأصفر، إذ يقلل ذلك من جاذبية الذهب لحاملي العملات الأخرى.

وارتفع مؤشر الدولار، الذي يقيس أداء العملة الأمريكية أمام سلة من ست عملات رئيسية منافسة، بنسبة 0.08 بالمئة، إلى 94.32 نقطة، وهو أعلى مستوى منذ سبتمبر 2020.

وتأثر الذهب سلبا ايضا بارتفاع عوائد السندات الأمريكية إلى 1.5 بالمئة، وهو أعلى مستوى منذ يونيو الماضي. وعوائد مرتفعة للسندات تزيد من كلفة الفرصة البديلة لحيازة الذهب، وبالتالي يقلل من جاذبيته.

ويأتي ارتفاع الدولار وعوائد السندات مع تقديرات بأن يبدأ المركزي الأمريكي، في نوفمبر القادم، تقليص برنامج واسع لشراء سندات الخزانة وأوراق مالية مضمونة برهون عقارية، بمعدل 120 مليار دولار شهريا، بدأه في مارس 2020.

ويمهد تقليص برنامج شراء الأصول لرفع الفائدة في وقت لاحق يرجح أن يكون منتصف 2022، مع تسارع تعافي أكبر اقتصاد في العالم من تداعيات كورونا وارتفاع التضخم.

أظهرت بيانات مكتب التحليل الإحصائي تسارع نمو الاقتصاد الأمريكي في الربع الثاني 2021 بنسبة 6.7 بالمئة، على أساس سنوي، ارتفاعا من نمو بنسبة 6.3 بالمئة في الربع الأول.

## صادرات تركيا تحقق 20.8 مليار دولار في سبتمبر

محمد موش

أعلن وزير التجارة التركي محمد موش، تسجيل صادرات بلاده خلال سبتمبر 20.8 مليار دولار.

وعقد موش مؤتمر صحفيا مع رئيس مجلس المصدرين بالبلاد، بالعاصمة أنقرة، تطرق فيها إلى الأوضاع الاقتصادية في تركيا.

وقال إن صادرات تركيا في آخر 12 شهرا سجلت رقما قياسيا جديدا في تاريخ الجمهورية بواقع 212.2 مليار دولار.

وأوضح أن صادرات البلاد ارتفعت بنسبة 30 بالمئة خلال سبتمبر الماضي، مقارنة بالفترة نفسها من العام الفائت، محققة 20.8 مليار دولار.

وأضاف: للمرة الأولى في تاريخ جمهوريتنا، تجاوزت صادراتنا (على أساس شهري) عتبة 20 مليار دولار.

وأشار موش إلى أن حجم التجارة الخارجية بلغ في سبتمبر الماضي 44.2 مليار دولار، ويعد الأعلى على أساس شهري.

## كرات الثلج الاقتصادية تلاحق بريطانيا

كرات الثلج المتنامية، تتلاحق الأزمات الاقتصادية الخانقة التي تطارد اقتصاد بريطانيا. ومع استمرار أزمة الوقود وتبعاتها وتأثيراتها على سلاسل الإمداد، انتهى برنامج البطالة الجزئية في بريطانيا الذي أسهم في إبقاء ملايين العاملين في القطاع الخاص في وظائفهم خلال جائحة كوفيد، مع توقعات بارتفاع معدلات البطالة وتراجع مستويات المعيشة.

وأنفقت حكومة بوريس جونسون قرابة 70 مليار جنيه إسترليني (96 مليار دولار) على دفع الجزء الأكبر من رواتب الموظفين الذين أُجبروا على البقاء في منازلهم خلال تدابير الإغلاق التي فُرضت لمكافحة الوباء، ما ساعد على إبقاء معدل البطالة الرسمي منخفضاً نسبياً.

وقال معهد الدراسات المالية في تقرير: «رغم هذا النجاح، ما زالت هناك تحديات كبيرة في سوق العمل تشمل خسارة وظائف إضافية عند توقف برنامج البطالة الجزئية وانخفاض معدلات إعادة التوظيف للأشخاص الذين أصبحوا فائضين عن الحاجة ومستويات مرتفعة من الوظائف الشاغرة في بعض القطاعات».

ويبلغ عدد الأشخاص المشمولين بالبرنامج قرابة 12 مليون شخص، وما زال نحو مليون عامل مدعومين حتى توقفه. ومن الأشخاص الباقين، يعمل أكثر من 25 بالمئة في قطاعي البناء والتصنيع. وقال معهد الدراسات المالية إن «هؤلاء الأشخاص معرَّضون لمستويات معيشية متدنية باستمرار إذا ما أصبحوا عاطلين عن العمل»، مشيراً إلى حقيقة أن كثراً كانوا الأفراد الوحيدين الذين يحصلون على أجر في أسرتهم.

وأضاف أن سكان لندن والعمال الأكبر سناً هم من بين أكثر المتضررين جراء انتهاء البرنامج. ففي حين يشكّل العمال في العاصمة البريطانية 14 بالمئة من جميع موظفي المملكة المتحدة، فإنهم يمثلون نحو 20 بالمئة من العاملين الذين كانوا ما زالوا يستفيدون من البرنامج في يوليو، وفق المعهد.

وقال دانيال توملينسون الخبير الاقتصادي في مؤسسة «ريزوليوشن فاونديشن» للبحوث، إن حزمة الوظائف الطارئة «ساعدت في البداية العمال الأصغر سناً على مواجهة الوباء... لكن من المرجح الآن أن يخضع الآن العمال الأكبر سناً للبطالة الجزئية».

وما يزيد الوضع تعقيداً خطة الحكومة لخفض إعانة البطالة بمقدار 20 جنيهاً إسترلينياً في الأسبوع اعتباراً من الشهر المقبل، كما أضاف توملينسون في تقييم منفصل لبرنامج البطالة الجزئية الذي استمر 18 شهراً.

ووسط ارتفاع التضخم في المملكة المتحدة الناجم جزئياً عن ارتفاع أسعار الطاقة، قال توملينسون إن «خفض الائتمان الشامل... سيعيد القيمة الحقيقية لإعانة البطالة إلى أدنى مستوى لها منذ أوائل التسعينات».

وقاد حزب العمال المعارض الرئيسي في بريطانيا الحملة ضد خفض الائتمان الشامل، واصفاً إياه بأنه «خطأ أخلاقي واقتصادي» في وقت يعاني فيه كثر. وقال ريشي سوناك الذي كشف برنامج البطالة الجزئية بعد أسابيع فقط من تعيينه وزيراً للمال، إنه «فخور جداً» بالمبادرة والعاملين والشركات. وأضاف: «مع تقدم الانتعاش الاقتصادي، ووجود أكثر من مليون وظيفة شاغرة، الآن هو الوقت المناسب لإنهاء البرنامج».

## اليابان: تراجعات حادة للصناعة و«التجزئة»

أظهرت بيانات وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية، تراجع مبيعات التجزئة في اليابان خلال أغسطس الماضي بنسبة 4.1 في المائة شهرياً بعد وضع المتغيرات الموسمية في الحساب. وكان المحللون يتوقعون تراجع المبيعات خلال الشهر ما قبل الماضي بنسبة اثنين في المائة، بعد ارتفاعها بنسبة واحد في المائة خلال يوليو الماضي.

وعلى أساس سنوي، سجلت مبيعات التجزئة في اليابان خلال شهر أغسطس الماضي تراجعاً بمعدل 3.2 في المائة، في حين كان المحللون يتوقعون تراجعها بمعدل واحد في المائة فقط بعد ارتفاعها بمعدل 2.4 في المائة خلال الشهر السابق.

وكانت بيانات أخرى صادرة عن الوزارة أظهرت،، تراجع الناتج الصناعي لليابان خلال أغسطس الماضي بنسبة 3.2 في المائة شهرياً بعد وضع المتغيرات الموسمية في الحساب.

وكان محللون يتوقعون تراجع الناتج الصناعي خلال الشهر ما قبل الماضي بنسبة 0.5 في المائة، بعد تراجعه بنسبة 1.5 في المائة خلال يوليو الماضي. وعلى أساس سنوي، سجل الناتج الصناعي لليابان خلال شهر أغسطس الماضي نمواً بمعدل 9.3 في المائة، في حين كان المحللون يتوقعون نموه بمعدل 8 في المائة.

## السوق المالية السعودية تنضم إلى مؤشر «فوتسي للسندات الحكومية»

كشف المزود العالمي للمؤشرات فوتسي راسل، أمس، انضمام السوق المالية السعودية لمؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة للسندات الحكومية، مؤكدا أن ذلك جاء نتيجة للتطورات الملموسة والجهود التي بذلتها هيئة السوق المالية السعودية، بالإضافة إلى جهودها مع الجهات ذات العلاقة المعنية في تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين.

واستغرق سوق الصكوك وأدوات الدين السعودي مدة 6 أشهر فقط منذ ضمه إلى قائمة المراقبة الخاصة بالمؤشر في مارس الماضي، للانضمام الفعلي للمؤشر في 30 سبتمبر المنتهي، في وقت سيتيح للصكوك وأدوات الدين المحلية أن تكون جزءاً من مؤشرات أسواق الصكوك وأدوات الدين التي يتبعها المستثمرون العالميون.

واتخذت الهيئة إجراءات عملية خلال الفترة الماضية لتطوير سوق الصكوك وأدوات الدين، من أبرزها إدراج وتداول أدوات الدين الحكومية لجميع فئات المستثمرين في السوق المحلية عام 2018، والسماح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار المباشر في أدوات الدين خلال عام 2020، كما جرى خلال العام ذاته إعفاء المُصدرين الراغبين في طرح أدوات دين طرحاً عاماً من سداد المقابل المالي المحصل للهيئة عند تقديم طلب التسجيل ودراسة الطلب عند التسجيل وحتى نهاية عام 2025.

وفي عام 2021، قامت الهيئة بالموافقة على التعليمات الخاصة بمراكز إيداع الأوراق المالية الدولية والتي أتاحت قناة إضافية للمستثمرين الأجانب للاستثمار في سوق الصكوك وأدوات الدين المحلية.

وتسعى هيئة السوق المالية إلى المساهمة في تحقيق أهداف «رؤية المملكة 2030» من خلال برنامج تطوير القطاع المالي، وفي ضوء خطتها الاستراتيجية ومحاورها الرئيسة المعنية بتطوير سوق الصكوك وأدوات الدين، وإيجاد بيئة جاذبة لجميع فئات المستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء، حيث ساهمت جهود الهيئة برفع ملكية المستثمرين الأجانب للصكوك وأدوات الدين إلى 223 في المائة خلال النصف الأول من عام 2020 وحتى النصف الثاني من عام 2021.

ومن أبرز الجهود التي اتخذتها الهيئة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة ضمن إطار برنامج (تطوير القطاع المالي) – وهو أحد برامج رؤية المملكة 2030 – تخفيض القيمة الاسمية لأدوات الدين الحكومية إلى 1000 ريال (266 دولارا) في عام 2019.

كما تم السماح بإعادة هيكلة المقابل المالي للخدمات المتعلقة بالتسجيل والإدراج والتداول في سوق الصكوك وأدوات الدين من قبل شركة تداول السعودية، كما تم خلال عام 2020 إنشاء مؤشر جديد خاص في سوق الصكوك وأدوات الدين المحلية، وتم إطلاق المؤشر الجديد على موقع تداول السعودية.

## «ستاندرد آند بورز» تعدل نظرة تصنيف عُمان لإيجابية

أصدرت وكالة ستاندرد آند بورز، تصنيفها الائتماني للسلطنة والذي عدّلت فيه نظرتها المستقبلية من مستقرة إلى إيجابية مع التأكيد على التصنيف الائتماني عند /+B B.

تأتي النظرة المستقبلية الإيجابية – بحسب الوكالة – لسياسات وإجراءات السلطنة في الاستجابة لمعالجة التحديات الاقتصادية والصحية والخطوات التي اتّخذتها في إطار الخطة المالية متوسطة المدى نحو تحسين الأداء المالي واستدامته إلى جانب تحسُّن أسعار النفط وتراجع حدة جائحة كوفيد19–، والتي تساهم في خفض العجز المالي والحد من ارتفاع صافي الدين الحكومي خلال السنوات الثلاث المقبلة، وفقا لوكالة الأنباء العمانية.

وأشارت ستاندرد آند بورز في تقريرها إلى إمكانية رفع التصنيف الائتماني للسلطنة في العام المقبل مع استمرار جني ثمار الإجراءات المالية المتخذة وارتفاع نمو النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى تحسُّن الأداء المالي وخفض صافي الدين الحكومي.

تشير توقعات ستاندرد آند بورز إلى انخفاض عجز الموازنة العامة للدولة بشكل كبير من 15.3 بالمئة في عام 2020 إلى 4.2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في هذا العام 2021، وإلى انخفاض عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من 12 بالمئة إلى 4.4 بالمئة في عامي 2020 و2021 على التوالي.

كما ترى ستاندرد آند بورز حدوث انتعاش اقتصادي قوي في السلطنة اعتبارًا من عام 2022 مدفوعًا بارتفاع الإنتاج النفطي ونمو قطاع الأنشطة غير النفطية كقطاع الخدمات اللوجستية والصناعة والسياحة والثروة السمكية والزراعية وهي تمثل مستهدفات الخطة الخمسية العاشرة، حيث من المتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.7 بالمئة في عام 2021 ليصل إلى 3.1 بالمئة خلال الفترة (2022–2023).